



# تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثالث 2022

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

## تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2020-2022 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثالث من عام 2022:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2021 حوالي 8128.2 مليون دينار مقابل 8137.8 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقابل 10108.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1730.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1970.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2021 أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2020 حوالي 7028.9 مليون دينار مقابل 8560.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقابل 9606.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2182.4 مليون دينار أو ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1046 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2020 أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2022			
مليون دينار			
2022	2021	2020	البيان
8912	8137.8	8560.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8064	7298	7754	الإيرادات المحلية
6089	5390	5651	إيرادات ضريبية
7.5	8	10	اقتطاعات تقاعدية
1967.5	1900	2093	الإيرادات الأخرى
848	839.8	806.9	المنح الخارجية
10653	10108.1	9606.9	إجمالي الإنفاق
9106.6	8808.9	8333.9	النفقات الجارية
1546.4	1299.2	1273	النفقات الرأسمالية
-1741	-1970.3	-1046	بعد المنح
-2589	-2810.1	-1852.9	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2022 بعد المنح حوالي 559.5 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 127.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 603.1 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2022 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 620.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2019-2021			
مليون دينار			
2021	2020	2019	البيان
8128.2	7028.9	7754.3	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7324.9	6238	6965.9	الإيرادات المحلية
5626.9	4958.6	4680.8	إيرادات ضريبية
7.5	7.3	9	اقتطاعات تقاعدية
1690.4	1272.1	2276.1	الإيرادات الأخرى
803.3	790.8	788.4	المنح الخارجية
9858.8	9211.3	8812.7	إجمالي الإنفاق
8720.6	8388.5	7897.2	النفقات الجارية
1138.2	822.8	915.5	النفقات الرأسمالية
-1730.6	-2182.4	-1058.4	العجز بعد المنح
-2533.9	-2973.3	-1846.9	العجز قبل المنح

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الربع الثالث من الاعوام 2020-2022			
مليون دينار			
2022	2021	2020	البيان
2105.9	2338.4	2272.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
2062.3	1844.8	1759.6	الإيرادات المحلية
1571.5	1463.2	1414.6	إيرادات ضريبية
1.3	1.3	1.7	اقتطاعات تقاعدية
489.5	380.2	343.2	الإيرادات الأخرى
43.6	493.6	513.4	المنح الخارجية
2665.4	2465.6	2466.8	إجمالي الإنفاق
2205.3	2227.8	2259.8	النفقات الجارية
460.1	237.8	206.9	النفقات الرأسمالية
-559.5	-127.2	-193.9	العجز بعد المنح
-603.1	-620.8	-707.2	العجز قبل المنح

ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

### 1. الإيرادات المحلية في عام 2020:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2020 ما قيمته 6238 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 7754 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1516 مليون دينار أو ما نسبته 19.6%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 692.4 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 823.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2020.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 259.9 مليون دينار وانخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 191.6 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 385.9 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 244.3 مليون دينار.

### 2. الإيرادات المحلية في عام 2021:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2021 ما قيمته 7324.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 7298 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ حوالي 26.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.4%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع بند الإيرادات الضريبية بحوالي 236.9 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 210 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2021.

وتعود أسباب ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع الضريبة من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع ضريبة مبيعات السلع المحلية بنحو 147.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 48.5 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 121.6 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 53.5 مليون دينار.

### 3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2022:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2022 ما قيمته 2062.3 مليون دينار مقابل 1844.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع بلغ 217.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 108.2 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 109.2 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث ما نسبته 25.6% من المقدّر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8064 مليون دينار.

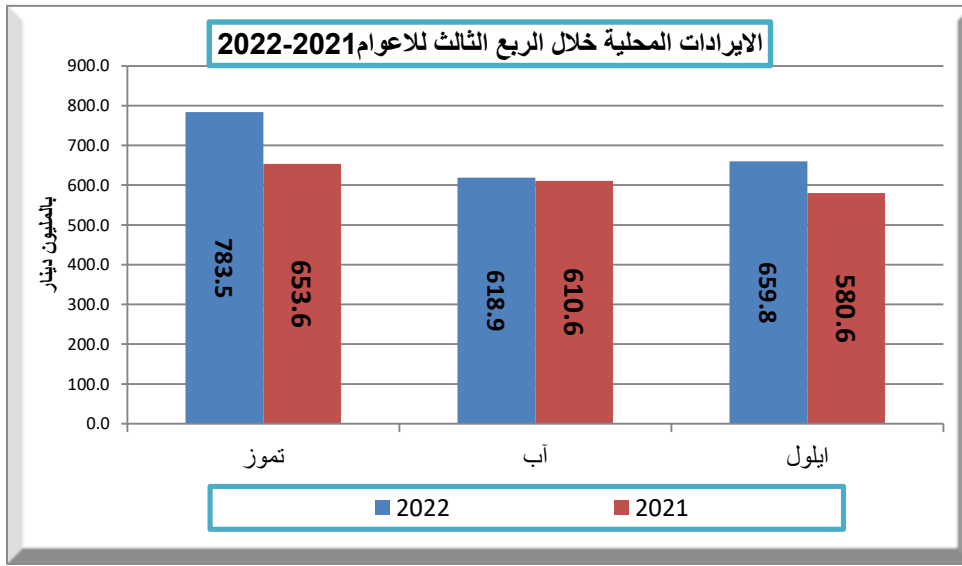
وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 فقد جاء محصلة لارتفاع الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 101.3 مليون دينار أو ما نسبته 38.7% وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 25.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.3% كما وارتفعت حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 12.3 مليون دينار أو ما نسبته 67.8%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 30.5 مليون دينار أو ما نسبته 33.5%،

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 25.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 6089 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 8.4 مليون دينار وارتفاع حصيلة "الإيرادات المختلفة" بحوالي 21.6 مليون دينار وارتفاع حصيلة "إيرادات دخل الملكية" بحوالي 79.1 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 24.9% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1975 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثالث من عام 2022 ما مقداره 43.6 مليون دينار مقابل 493.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 أي بانخفاض بلغ حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 91.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ، وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2022 ما مقداره 2105.9 مليون دينار مقابل 2338.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بانخفاض مقداره 232.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.9%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 23.6% خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8912 مليون دينار .



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

#### 1. النفقات العامة في عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغ حوالي 9606.9 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 395.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، ويعود سبب هذا الانخفاض محصلة إلى انخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 450.2 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بحوالي 54.6 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2020. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2020 ما نسبته 95.9% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2020.

## 2. النفقات العامة في عام 2021:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغ حوالي 10108.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 249.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 88.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 161 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2021. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2021 ما نسبته 97.5% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2021.

## 3. النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2022:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2022 حوالي 2665.4 مليون دينار مقابل 2465.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 199.8 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 22.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.0%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 222.3 مليون دينار أو ما نسبته 93.5%.

## رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 460.1 مليون دينار خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 237.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 29.8% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1546.4 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: مديرية النفقات العامة، وزارة الإدارة المحلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة السياحة والآثار/ السياحة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الصحة، حيث شكلت هذه المشاريع نحو 64.1% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثالث من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

#### خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 35.5 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2022 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الإنفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثار العامة، وزارة المياه والري، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، وزارة الشباب، وزارة الثقافة نحو 92.3% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

#### سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 1080.5 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 29843.6 أو ما نسبته 87.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2022 مقابل 28763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 أو ما نسبته 88.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، علماً بأن صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 528.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من 2022 مقارنة بمبلغ 491.5 مليون دينار نهاية عام 2021.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 28331.2 مليون دينار أو ما نسبته 83.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 مرتفعاً بحوالي 1071.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.9% عن مستواه في نهاية عام 2021، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.7 مليار دينار.

#### الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 689.6 مليون دينار ليصل إلى 15827.1 مليون دينار أو ما نسبته 46.59% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2022 مقابل ما مقداره



15137.6 مليون دينار أو ما نسبته 46.60% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2020 حوالي 13715.2 مليون دينار أو ما نسبته 43.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

### سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021، فقط اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 689.6 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 1255.9 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 566.3 مليون دينار.

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) انخفاض في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمبلغ 932.9 مليون دينار ليبلغ 11285.9 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 10405.5 مليون دينار نهاية عام 2021 ومبلغ 9573.9 مليون دينار نهاية عام 2020، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

رصيد 9/2022	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2021	اثر العمليات ( السحب +) والتسديد (-)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2020	
1678.3	+34.9	-278.5	1921.9	+375.8	-138.9	1685.0	يورو
456.5	-24.4	-128.7	609.6	+26.6	-59.9	642.9	ين ياباني (كل 100)
29.8	-1.4	-3.7	34.9	-1.4	1.1	35.2	يوان صيني
1544.8	+388.6	-127.1	1283.3	+413.8	-31.4	900.9	وحدة حقوق السحب
578.0	-12.9	-13.7	604.6	-12.6	+7.6	609.6	دينار كويتي
62.2	-2.3	-13.4	77.9	-1.3	-3.7	82.9	ون كوري
11477.5	+873.4	-1.2	10605.3	+845.4	1.2	9758.7	باقي العملات
<b>15827.1</b>	<b>+1255.9</b>	<b>-566.3</b>	<b>15137.5</b>	<b>+1646.3</b>	<b>-224</b>	<b>13715.2</b>	المجموع

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد انخفضت بحوالي 243.9 مليون دينار لتصبح حوالي 1678.3 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بحوالي 1921.9 مليون دينار في نهاية عام 2021 وفي عام 2020 بلغت حوالي 1685 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 34.9 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 278.5 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضا بحوالي 153.1 مليون دينار لتصبح حوالي 456.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 609.6 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 642.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 24.4 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 128.7 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1544.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 بالمقارنة مع نهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 1283.3 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 900.9 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 261.5

مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 388.6 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 127.1 مليون دينار، علما بأنه تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022 وتم سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022 بالاضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- خلال الربع الرابع 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 2020 /3/26 وذلك بعد انتهاء المراجعة الثالثة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الثالثة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

### تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما تم تمويله من صندوق استثمار الضمان (SSIF) حوالي 1428.1 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 1407 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022.

### تسديد مديونية سلطة المياه/ اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 22.9 مليون دينار في حين بلغت حوالي 44.5 مليون دينار نهاية عام 2021.

### الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمبلغ 390.9 مليون دينار ليصل إلى حوالي 14016.4 مليون دينار أو ما نسبته 41.3% من الناتج المحلي الإجمالي،

مقابل ما مقداره 13625.6 مليون دينار أو ما نسبته 42.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 و 12784.0 مليون دينار نهاية عام 2020 أو ما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 211.4 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 179.5 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في إجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل أهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 102.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 381.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2022 ليصل الى حوالي 12504.1 مليون دينار مقابل ما مقداره 12122.6 مليون دينار في نهاية عام 2021 و 11448.0 مليون دينار نهاية عام 2020، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثالث من عام 2022 محصلة لارتفاع إجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 19.7 مليون دينار ووانخفاض ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 10.2 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 211.4 مليون دينار وارتفاع الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 179.5 مليون دينار.

### تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت إجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 حوالي 62.5 مليون دينار، علماً بان إجمالي المبالغ التي تم تسديدها حوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، وحوالي 198.4 مليون دينار نهاية عام 2020، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

\*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.